

كيف نقيّم عمل ماكنزي

في مطلع كانون الثاني من العام

الحالي، أعلن وزير الاقتصاد المتقاعد مع

شركة «ماكنزي» الاستشارية، لمدّة ستّة أشهر، بهدف تقديم خطّة لإعادة

هيكلّة الاقتصاد اللبناني ونشيطه. لم يثر

الخبر، في حينه، الكثير من ردود الفعل،

خصوصاً عند الأخذ بالمعيار أن قيمة

المعدّ كانت مدنيّة (قياساً على اجور الشركة المعنّادة ولما اعناده اللبنانيون

من تكاليف العقود الاستشارية للدولة).

أذاعلت انها مليون ومئتا الف دولار، ومع

بداية الشهر الحالي عادت الاضواء لتسلط

على الخطّة بعد اعلان عرضها على

رئيس الجمهورية، تحت هاتئ تناقض ما

تسرّب من المرتكزات التي خلصت إليه

«ماكنزي» لتحفيز اقتصادنا، به سنطرّف

إلى ثلاثة أسلّة، ستساعد الإجابة عنها

اللبنانيين على استيعاب هدفه جدّية

خطّة كُفّت الخزينة اللبنانية القليل من

العالم و«ماكنزي» القليل من الوقت.

ولكن ليست كل تجارب «ماكنزي» مما حقّق نجاحاً باهراً، بعضها أدى إلى خسائر كبيرة، والبعض الآخر دفعها إلى الابتعاد عن العمل في القطاع العام لأربعة عقود حتى بدايات القرن الحالي. وهذا ما يدفعنا إلى محاولة وضع أسس استبعاد أبعاد الخطّة التي وضعتها لبنان قبل أن نتخبّها، من المستويات السياسية والإدارية العليا في الدولة، وصولاً إلى الرأي العام.

معدّ واحد ام موطنه قدم

أول الأسئلة التي يجب طرحها هي عن المدى الزمني لعمل الشركة منذ البدء بتنفيذ الخطّة. والسبب أن للشركة سياسة تجمعيها، وتطلّق عليها «العلاقة التحولية»، عادة ما تنتجّ منها علاقة طويلة الأمد بين الزبون و«ماكنزي». يشرح مكدونالد للمديرين العلاقة بأنها علاقة تبعية ناتجة من الاعتماد لمدّ طويلة على استشاريين تابعين للشركة، حيث تدخل الشركة إلى المؤسسة تحت عنوان محدّد، ولكن سرعان ما تجد المزيد من الأبواب للبقاء.

«ماكنزي»، كما يقول مكدونالد، تتبع زبانتها ما ترى أنهم يريدون شراءه، حينما يريدون شراؤه. ويوضح أنه في المحصلة لن ينتج الكثير من الاستفادة الزائدة من هذه المدة المطوّلة من التعاون، المدفوع الثمن طبعاً مع «ماكنزي». ومجرد أن قيمة العقد منخفضة، يجب أن تدفعنا إلى التسّؤل إن كان الهدف منه فتح المزيد من فرص التعاون بين الدولة اللبنانية و«ماكنزي»، بعقود أكبر لمشاريع أكبر، خصوصاً إن الكثير من قطاعات الدولة ومؤسساتها تشوبها الفوضى والمديونية، ما يشكل فرصاً للشركة.

إين الوصفة السحرية؟

وما إن نحدّث المدى المعقول للتعاون مع الشركة بهدف تنفيذ هذه الخطّة، وإن كانت هنالك حاجة للتعاون المستقبلي لتنفيذها أساساً، علينا

«

تصنّف مكزي
أنها المسهل والمشرّع
الاول لعمليات الطرد
الجماعي على اقتداد
العالم في التاريخ
الحديث

«

أن نسأل إن كان في ثناياها الوصفة شبه الدائمة للشركة، وهي اقتطاع الوظائف، يصف مكدونالد الشركة بأنّها الملجأ الأساسي للمديرين الذين يبحثون عن تهربات للخفض القاسي للمخفّفات، الذي يكون عادة عبر «اقتطاع الوظائف» (طرد جماعي لأعداد كبيرة من الموظفين). ويقول إن «ماكنزي»، على الرغم من شبه استحالة القياس في شكل علمي، تصنّف المسهل والمشرّع الأول لعمليات الطرد الجماعي على امتداد العالم في التاريخ الحديث، وفي حالتنا هذه، ونحن نتحدّث عن وظائف القطاع العام، ممكن أن نشهد تقاطعاً في الأجنات بين الشركة والداعين إلى تنفيذ توصيات مؤتمر «سيدر» من إصلاح للإدارات اللبنانية على طريقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (أي تصغير حجم القطاع العام). تقاطع قد يشكّل عامل ضغط يدفع نحو اقتطاع وظائف من القطاع العام، وربما خصخصة الكثير من مؤسساته.

الفساد والمناعة

أما السّؤال الثالث يجب أن نبحث عن إجابته، فهو مدى مناعة الشركة أو الفريق الذي سيعمل على تنفيذ الخطّة ضدّ الفساد؟

من نافلة القول أن الفساد مستمر في لبنان، ويخسر كل مؤسسات الدولة تقريباً، باستثناء ما ندر. في المقابل، وفي السنتين الأخيرتين، أظهرت «ماكنزي» أنها غير محضنة ضد الفساد المستشري في الدول التي تستعين بخدماتها. ففي عام 2017 خرجت إلى العلن فضيحة فساد في «إسكوم»، الشركة الحكومية لإنتاج الكهرباء في جنوب أفريقيا، التي كانت تستعين بشركة «ماكنزي». ففي تحقيق بعنوان «كيف أضاعت مكنزي الطريق في جنوب أفريقيا»، نُشر في «نيويورك تايمز» في 26 حزيران/ يونيو الماضي، تحقيق يسرد فيه والت بوغانانتش ومايكل فورسبت، مشاكل «إسكوم» من عدم قدرة على توفير تغذية دائمة وقوعها في عجز مالي هائل وانعدام قدرتها على توفير الموارد اللازمة للصيانة.

في عام 2015 تعاقدت «إسكوم» مع «ماكنزي»، بهدف إخراج شركة الكهرباء من وضعها الراهن، آنذاك، فكانت قيمة العقد الذي أبرمته هي الأكبر في تاريخ عمل الشركة في أفريقيا، حيث كان من المتوقع أن تصل قيمته إلى 700 مليون دولار أميركي. لكن تبيّن في ما بعد أن العقد الموقع كان غير قانوني، إذ إنه كان يخالف قانون التعاقد في جنوب أفريقيا، وإن «ماكنزي» كانت قد وافقت على تلتزم شركة غير مؤهلة من الباطن، من دون أن تقوم الأخيرة بأي عمل، ليتبيّن أنها مرتبطة بشبكة الفساد المحيطة بالرئيس السابق زوما، وأن ما دُفِع لها كان أشبه برشوة.

وبالإضافة إلى كل هذا، كان بنض العقد الموقع على تلقى «ماكنزي» الأجر مقابل حصول «إسكوم» على نتائج واضحة وملموسة. لكن على الرغم من مرور سنتين على عمل «ماكنزي»، وتلقّيها للدفوعات، لم ينحسّن وضع «إسكوم» أبداً. وقد خلقت هذه الفضيحة أزمة علاقات

فيها خيراً مطلقاً، بضمن استمراره القطاع المالي بعبارته ومهارته ومهنته. بات هذا التصوير راسخاً في الأذهان. وسرعان ما أنتهبت السلطات النقدية اللبنانية إليه فعملت على تغذيته في شكل منتظم، لأنّها وجدت فيه أساساً لتطوير البئة مستقلة للإدارة المالية. فسهرت على توجيه الانتقاد تكرر إلى السلطات العامة لتأكيد تمايزها عنها، ولاحمت مع القطاع المالي فأشادت بأدائه وأشاد بأدائها، وعزّزت بالتالي الانقسام الحاضر في أذهان الناس. من ضمن هذه المنظومة، لم يعد لدى السلطات النقدية اللبنانية أي شيء تطلبه من المؤسسات المالية الدولية، ما عدا بيانات الغناء والتشجيع في بعض الظروف الاستثنائية، فالحاجات تمويلية للدولة التحكّم بالسوق من دون دعمها، لا بل بشرط تلافي تدخلها في نمط إدارتها للسوق.

في المقابل، لم تعد المؤسسات المالية الدولية قادرة على تقديم أي مساعدة ذات فائدة إلى السلطات النقدية اللبنانية: فالحاجات التمويلية للدولة وللقطاع الخاص تؤمّن من خلال دينامية القطاع المالي، وبت أي إصرار من قبل هذه المؤسسات على إعادة البحث في البات عمل النظام المالي يُترجم وكأنه تهديد للسياسة النقدية، فبواجب بالرفض المطلق، حتى أصبحت المؤسسات الدولية في موضع الاتهام بالعمل على إطاحة التثبيت النقدي، وعلى افتعال أزمة لم تكن لتحصل دون تدخلها. أضف إلى ذلك أن المبالغ اللازمة لمواجهة الحاجات المالية الفعيلة للحالة اللبنانية سرعان ما فأت بأضغاع ما بمقدور هذه المؤسسات أن توفّره لبنان. وهكذا، بين أن تتحوّل إلى أكباش فداء، وأن تتدخل لفرض مساعدة غير مرغوب فيها، أو أن تعجز عن توفير الوسائل الكافية للنجاح في حال تدخلها، فضّلت المؤسسات المالية الدولية اعتماد موقع متحفّظ وإقامة مسافة بينها وبين الحالة اللبنانية.

نتيجة كل ما سبق، وانطلاقاً من موقفين مختلفين، لا بل متناقضين، تالقى مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي في الواقع على ترك اللعبة النقدية والمالية تستمرّ دون كايح، وبات حجم الدين العام في لبنان لا يقابله سوى الحجم المدهش للقطاع المالي، فالميراثية الجفّة للمصارف بلغت 350% حالياً*)، والودائع المصرفية باتت تمثّل نسبة 270% منه (335% حالياً*)، والتوظيفات المحلية للمصارف أكثر من 260% منه (378% حالياً*)

^[1] لكن بموازاة استمرار هذه الالية ونجاحها في إعاشتها أصدھا، استمر الاقتصاد الحقيقي في معاناته الصامتة: فالنمو، بعد انقضاء ماغنم بقي التصحيح التلقائي لفترة ما بعد الحرب، بقي مُعطلًا والبطالة والهجرة استمرتنا متصاعدتين، واستدامة الأسر والمؤسسات تقلّلت، والخدمات العامة تفتتت فيها عبوب خطيرة، وأنظمة الحماية الاجتماعية باتت تتعرض في كل يوم لمخاطر لصعوبات متزايدة، ومصرف لبنان، بعد أن وقع أسير لعبته، لم يتوزّع عن مراكمة الديون المستردة وعن تكبید الخزينة خسائر مؤجلة وعن استخدام ليرة خلق النقد، وهي أصلاً مورد من موارد الدولة، لشراء دعم المصارف التجارية (على الأقل تلك التي لم تصانع في الإخراط في اللعبة بالانسحاب من السوق أو بتقليلص ميزانيتها) ولتغطية الخسائر التي رتبتها مديرين غير أمناء وعلماء غير محمودي الصيت على بعض المصارف. وفي

اريس .كوبا



ARES.

الحصلية، توسّع الاعتماد على الحيل والتاجيل، وبلغ الشك دور الدولة وموقعها، وتقلّصت مجالات العمل والتصحيح، ورهن المستقبل بالتزامات ثقيلة.

إن ما يحتاج إليه لبنان اليوم ليس تعديلاً في نمط إدارة شؤونته المالية والاقتصادية، بل هو يحتاج إلى تغيير النموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم وإلى تغيير المقيّمين عليه، فالنموذج الذي استحكّم حتى اليوم قد استفدّ مقدراته، وهو في الواقع ما زال نموذج الحرب نفسه.

فكما عاش اللبنانيون امور السياسة في ظل الخوف من عودة العنف والحرب، عاشوا أمور الاقتصاد في ظل الخوف من «الانهيار» ومن عودة ايام النذل. وما كانوا ليقبلوا بالتنازلات الخطيرة التي قبلوا بها على الصعيدين السياسي والاقتصادي لولا سعيهم لتفادي تحقق هذه المخاوف السياسية والاقتصادية المترابطة

القريب، تجاه القمع السياسي. يسهل التعرّف إلى أوجه الشبه بين المحليين الاقتصادي والسياسي. فالسلوك المحافظ والمخوّف والتشاؤم الانتهازيّ يعلمان هنا وهنالك. لقد حان الوقت للتخلّص من طاغوت هذه المخاوف وإلرساء قواعد حياة سياسية واقتصادية أكثر اطمئنانًا. ليس مقبولاً أن تتحوّل الفأض في الإمكانيات البشرية الاقتصادية وفي أحجام الرساميل المتوافرة في لبنان إلى عوائق أصام نمو الاقتصاد وأن تستهلك الموارد الحيّة للبليد في مسارب الهجرة وفي المواليع المالية.

ليس مقبولاً أن تستخدم خصائص تاريخية للمجتمع اللبناني الإفتتاح على الخارج، انتهاء مرحلتني التحول الديموغرافي والزّوج إلى المدن، التعددية السياسية، وتحزّر اوضاع النساء، إلخ... لتعبيره وتعويق مساره الاجتماعي بدل أن تعنى تاريخه الحضاريّ.

ليس مقبولاً أن تتلاشي فكرة الدولة في لبنان المصلحة لسلطات دون مرتبة الدولة، وأن يتعمد اللبنانيون عن السياسة وأن يتنازلوا عن مسؤولياتهم لمصلحة قوى خارجية لأنهم يخافون من أنفسهم.

برنامج اقتصادي اجتماعي من اجل لبنان، 2005

الحزب*

الإخبار راس الحال
3 التنبث 23 تموز 2018 المصد 18

اقتصاد السوء

سندات مصرف لبنان

ومطرفة صندوق النقد الدولي

محمد زيبب

في 11 أيار/ مايو 2018، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع لبنان لعام 2018. إلا أن التقرير الخاص بنتائج هذه المشاورات لم يُنشر حتى الآن، ما أثار الكثير من التساؤلات عن أسباب عدم نشره، لا سيّما أن بعثة خبراء الصندوق، التي وضعت مسودة هذا التقرير، أو صيغته الأصلية، كانت قد أنهت مهمتها في بيروت في 12 شباط/ فبراير، وأعلنت بيانها الختامي منذ 5 أشهر تقريباً. فما الذي يحصل؟

تفيد المعلومات المتداولة أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يعترض على بعض مضامين التقرير المذكور، ويبدل مساعي حثيئة لإدخال تعديلات جوهرية عليه للموافقة على نشره. إلا أن البيان الصادر عن المجلس التنفيذي، والذي تأخّر صدوره حتى 22 حزيران/ يونيو، أعلن بصرامة تامّة أن «المديرين التنفيذيين يتفقون مع الخطّ العام لتقييم خبراء الصندوق»، ما يعني أن سلامة فشل هذه المِرّة بإدخال التعديلات التي يريدُها، على عكس ما كان يجري في السنوات الماضية. وهو ما دُع بداية تحوّل في موقف الصندوق تجاه الوضع اللبناني وعلاقته مع مصرف لبنان، وهنا بيت القصيد، فالضغوط التي يمارسها الصندوق والوصفات التي يقترحها يمكن أن تجعل الوضع أسوأ ممّا هو عليه الآن. لا سيّما لجهة نقل الأزمة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتحميل فئات الدخل الأدنى لكلفة تصحيح السياسة النقدية التي استفادت منها فئات الدخل الأعلى.

يرفض المدير الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، وزير المال اللبناني السابق جهاد أزعور، التعليق على ما يحصل، وامتنع، في لقاء عقده أخيراً في بيروت، عن الإجابة على سؤال وجه إليه عمّا إذا كان التقرير سيُشهر أم لا. مكتبياً بالقول إن الصندوق «متفهم لمرحلة تشكيل الحكومة الجديدة، وهو يريد أن يمنح الحكومة العتيدة الفرصة والدعم»، ولكن مصادر على صلة بالصندوق أوضحت أن التخلّات الجارية دفعت المجلس التنفيذي لتأخير الإعلان عن اختتام المشاورات مع لبنان من 11 أيار/ مايو إلى 22 حزيران/ يونيو. وفي الحصيلة ظهر أن «ميزان القوى» داخل إدارة الصندوق لم يعد يعميل إلى مسارية «الحالة اللبنانية» كما هي. قد يكون ذلك (ربّما) بهدف تصعيد الضغوط السياسية والتأثير في القرارات التاخّلية في هذه المرحلة، وفق ما يردّه البعض. ولكنه يهدف أيضاً إلى «التأني بالنفس» عن نتائج استمرار «اللعبة» النقدية، التي يلعبها مصرف لبنان منذ زمن قرون، والتي باتت ترتّب مخاطر جسيمة. برأي خبراء الصندوق، وتترك تأثيرات سلبية على الأسواق الخارجية، ولو أنها تأثيرات محدودة نظراً لهامشية الاقتصاد اللبناني وصغره قياساً إلى الاقتصاد العالمي.

وفق حسابات خبراء الصندوق، بات مجموع الدين الخارجي للبنان (بما فيه ودائع غير المقيمين) يقوّف 200% من مجمل الناتج المحلي السنوي، أي أن الاقتصاد اللبناني بات مديوناً تجاه الخارج بنحو 110 مليارات دولار، ويتوقّع أن يصل إلى أقل بقليل من 150 مليار دولار في غضون السنوات الخمس المقبلة. أو ما نسبته 216% من مجمل الناتج المحلي في عام 2023. وبالاستناد إلى الحسابات «الحقيقية» لميزان المدفوعات اللبناني (حصيلة المبادلات والمعاملات الجارية بين المقيمين في لبنان وغير المقيمين)، فإن العجز التراكم بين نهاية عام 2017 ونهاية أيار/ مايو الماضي وصل إلى مستوى قياسي تاريخي، يبلغ نحو 4.3 مليار دولار، وهذا يعني ببساطة أن هناك نزفاً كبيراً بالعملات الصعبة، في ظل فرص قليلة وكثيفة جداً لتعويضها. لا سيّما مع ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار في الأسواق العالمية والخريطة الجديدة لتدفقات الرساميل الأجنبية. يعتقد خبراء الصندوق أن هذا النزف مستمر منذ عام 2011 سيستمر على المدى المنظور، ولم تعد «الهندسات المالية» التي يتفّدها مصرف لبنان لدعم ميزان المدفوعات تجدي نفعاً، بل على العكس، باتت، برأيهم، تترك «شوشّهات في الأسواق» وأتت إلى «خلق أسوال احتياطيّة جديدة، وأضعفت الموازنة العمومية لمصرف لبنان، وخلقت مجموعة مختلفة من الأخطار على الاستقرار المالي من طريق تعريض البنوك لأخطار سيادية كبيرة وتفاوتات في آجال الاستحقاق»، وكشفت «مواطن الضعف في النظام المصرفي... وبالتالي، يظن خبراء الصندوق أن الاقتصاد اللبناني سيواجه أزمة تمويهه عاجلاً أم آجلاً، ووفق حساباتهم، يبلغ عجز الحساب الجاري (حصيلة العلاقات بين لبنان والخارج) أكثر من ربع الناتج المحلي في هذا العام، أي أن لبنان يحتاج إلى جذب تدفقات أجنبية بقيمة لا تقلّ عن 14 مليار دولار في هذا العام لتغطية حاجاته التمويلية، وهذه العمليّة ستكون صعبة ومكلّفة جداً، لذلك يلحون في تقريرهم إلى أن «سعر صرف الليرة لا يمكن أن يبقى ثابتاً لفترة طويلة»، ولا مفرّ من تصحيحه، ويوصون بالعودة إلى أدوات السياسة النقدية التقليدية، لا سيّما رفع أسعار الفائدة، كما يوصون بالتكثّف في الإنفاق العام لتخفيض التمويل المطلوب.

إلا أن حاكم مصرف لبنان سلامة مقتنع أن «لبنان يستطيع تمويل نفسه ولكن بكلفة أعلى» المسألة بهذه البساطة لديه، وكان الكلفة لا تترتب على أحد ويمكن تسديدها ذاتها مهما ارتفعت وتعاظلت!

في لقاء مع وفد من نقابة الصحافة، ردّ سلامة على صندوق النقد الدولي من دون أن يسيّبه صراحةً، قال إن «القرارية التي يقوم بها مصرف لبنان للحفاظ على الاستقرار النقدي يجب أخذها في الاعتبار، فكل من يتكلّم عن تصحيح يجب أن يعرف أنني مهما قدمت تصحيحات في موضوع النقد، فإذا لم تستطع استقطاب دولارات إلى لبنان لن نستطيع الوصول إلى الغاية التي نرتجيبها، أي أننا سنصل إلى وضع لن نغير شيئاً في كلّة الإنتاج في البلاد، لأنها مدوّرة، وسترتفع فوائد lån الأخطار ذات». ويكون الوضع الاقتصادي ازداد سوءاً ولم تكسب شيئاً، فإلّا فكل محسبون معاشاتهم ومصروفهم وتكلفتهم بالدولار، والتسعين للبيع بالدولار، وأمام هذا المشهد، هناك مطلب وطني ورسومي، يؤيّده مصرف لبنان، للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة، لأن معظم اللبنانيين متخلّطين بالليرة اللبنانية، وأي تغير في سعر صرف الليرة أو إضعافها يفتقر هؤلاء المواطنين، ولا تتحقّق مكاسب اقتصادية في المقابل».

وضع الثناء، ضمن الثناء بين خطابين سيئين: خطاب مصرف لبنان الذي يرفض أي تغيير في السياسة النقدية ولا يرى ضيراً في تدفع فئات الدخل الأدنى المزيد من الأكلاف غير المبرّرة. والثاني، خطاب صندوق النقد، الذي يريد التخلّص من كلّة التثبيت النقدي عبر تحميلها لفئات الدخل الأدنى، وهم الذين يتقاضون أجورهم بالليرة ويتخرون بها تعويضاتهم ومعاشاتهم التقاعدية. ويوصي بـ«التكثّف، للحفاظ على سعر صرف ثابت لفترة أطول، تتحمل كلفة فئات الدخل الأدنى أيضاً. عبر زيادة التعريفة على القيمة المضافة إلى 15%، وإعادة

الضرائب على المحرقات إلى مستوياتها قبل عام 2012، وإلغاء دعم أسعار الكهرباء، وتخفيض فائورة الأيجور ونظام التقاعد ونقل المزيد من البنية التحتية والخدمات العامة إلى القطاع الخاص.